

# تقارض (إلا) و (غير)

## في اللغة وفي القرآن الكريم

د. مصطفى فؤاد أحمد محمد\*

الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف. كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى

\* من مواليد عام ١٩٥٧ م، بمدينة الإسكندرية بمصر.

- تخرج من كلية اللغة العربية وآدابها بجامعة أم القرى عام ١٤٠٧ هـ.
- نال شهادة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٤١٣ هـ بأطروحته: "شرح خلاصة بن مالك لمحمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي (قسم التصريف): دراسة وتحقيق"، ثم نال منها شهادة الدكتوراه عام ١٤٢٠ هـ بأطروحته: "اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الكافية".
- من بحوثه المحكمة المنشورة: "هيهات: أحكامها النحوية وتوجيه قراءاتها".
- البريد الإلكتروني : dr.mfoad @ yahoo.com

### الملخص

عرض البحث لمعاقبة (إلا) و(غير) كلٍّ منهما الآخر في اللغة أولاً ، فذكر أحكام (إلا) في الاستثناء وفي الوصف ، ثم أحكام (غير) في الاستثناء والوصف أيضاً ، مبيناً أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما في ذلك كله ، ثم كشف معاقبتهما في القرآن الكريم ، مستشهداً بآيات مجيء (إلا) بمعنى (غير) وكذا آيات مجيء (غير) بمعنى (إلا) ، ودعّم ذلك بأقوال العلماء في كل آية .

والله الموفق

## المقدمة

الحمد لله وحده ، وأصلى وأسلم على من لا نبي بعده ، وبعدُ : فقد كنت أطلعت في مرحلة الطلب على شيء من مجيء (إلا) بمعنى (غير) ، وكان ذلك في باب الاستثناء وكان أشهر ما مثل به النحاة لهذه الظاهرة هو قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ ، ولم أكن أدرك حينئذ أن هذه الظاهرة شواهد عديدة من القرآن والشعر العربي ، فلما أطلعت على كتاب الشيخ / عضيمة (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) وجدته قد حشد لظاهرة مجيء (إلا) بمعنى (غير) ومجيء (غير) بمعنى (إلا) شواهد عديدة من القرآن بعضها بقراءات مختلفة ، الأمر الذي حفزني على أن أجعل تعاقب (إلا) و(غير) في اللغة وفي القرآن مجالاً بحثي لعلني أستفيد ، وأفيد ، وقد يسر الله لي في أثناء استرسالتي في البحث أن أطلعني على آيات أخر غير ما ذكرها الشيخ عضيمة ، مما زاد هذا البحث - في نظري - قيمة وفائدة ، فله الحمد والمنة وله الشاء الحسن .

## معنى التَقَارُضِ

تَقَاعَلَ من القَرَضِ ، وهي من صيغ المشاركة التي تقتضي أن يفعل كُلُّ واحدٍ بصاحبه ما يفعله صاحبه به ، ففي الجمهرة : «يقال : فلان وفلان يتقارضان الثناء . إذا أثنى كل واحدٍ منهما على صاحبه»<sup>(١)</sup> .

واستخدم الزمخشري لفظ التَقَارُضِ في باب الاستثناء في معرض حديثه عن (إلا) و (غير) ، فقال : «واعلم أنَّ إلاً و غيراً يتقارضان ما لكُلِّ واحدٍ منهما»<sup>(٢)</sup> ، وشرح ابن يعيش كلام الزمخشري مبيناً معنى التَقَارُضِ ، فقال : «يعني : أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يستعير من الآخر حكماً هو أخصُّ به ...»<sup>(٣)</sup> . ومَن استعمل أيضاً لفظ المقارضة في (إلا) و (غير) ابن النحويّة ، قال في شرح ألفيّة ابن معطٍ : «... وأصل ذلك أنَّ وضعَ (غير) في الأصل للدلالة على معنى الوصفية ... إلا أنها لما وافقت (إلا) في أنَّ ما بعدها مخالف لما قبلها حُمِلَتْ عليها في الاستثناء ، فاستُثني بها ، ثم حُمِلَتْ (إلا) عليها في الصفة مُقَارَضَةً»<sup>(٤)</sup> ، وكذلك صاحب جواهر الأدب<sup>(٥)</sup> ، وابن يعيش<sup>(٦)</sup> ، والقرشيّ الكيشي<sup>(٧)</sup> ، والسيوطي<sup>(٨)</sup> . وأكثر النحاة بيّن مفهوم تقارُض (إلا) و (غير) دون أن يتعرّض لهذا اللفظ<sup>(٩)</sup> .

(١) جهرة اللغة ٢/ ٣٦٥ ، وينظر : معجم مقاييس اللغة (قرض) ٥/ ٧٢ ، واللسان : (قرض) ١١/ ١١٢ .

(٢) الفصل ص ٧٠ .

(٣) شرح الفصل ٨٨/ ٢ .

(٤) ينظر : شرح ألفية ابن معطٍ ص ٥١٢ / ٢ .

(٥) ينظر : جواهر الأدب ص ٤٨٠ .

(٦) ينظر : شرح الفصل ٩٠/ ٢ .

(٧) ينظر : الإرشاد ص ٢٦٠ .

(٨) ينظر : الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٩ .

(٩) ينظر : الإيضاح العضدي ١/ ٢٢٨ ، المقتصد ٢/ ٧١١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٣٤٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٩٨ ، التوطئة ص ٣٠٩ ، لباب الإعراب ص ٣٤٥ ، النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٤٨٤ ، الاستغناء ص ٢٤٨ .

**الباب الأول : تقارض ( إلا ) و ( غير ) في اللغة****الفصل الأول : ( إلا )****المبحث الأول : ( إلا ) بين الأفراد والتركيب**

مذهب جمهور النحاة أنّ (إلا) حرفٌ بسيطٌ غيرٌ مركّبٍ ، وذهب الفرّاء - وهو المشهور من مذهب الكوفيين - إلى أنّ (إلا) مركبةٌ من حرفين ؛ إنّ التي تنصب الأسماء ، وترفع الأخبار ، وُضُمَّت إليها (لا) التي للعطف ، فصارت (إنّ لا) ، ثم خُفِّفَتْ فأدْغِمَتْ النونُ في اللّام ، فلذلك أعملوها فيما بعدها عملين : عمل (إنّ) ، فنصبوا بها ، وعمل (لا) ، فجعلوها عطفاً ، وشبَّهوها بـ (حتّى) حين صارت حرفين ، أجروها في العمل مجراها ، فخفضوا بها ؛ لأنّها بتأويل (إلى) ، وجعلوها كالعطف ؛ لأنّ الفعل يحسن بعدها ، كما يحسن بعد حروف العطف ، إذا قُلْتُ : ضربتُ القومَ حتّى زيدٍ أي حتّى انتهيتُ إليه ، و: حتّى زيدا ، أي حتّى ضربتُ زيدا ، وشبَّهوها أيضاً بـ (لولا) ؛ لأنّها (لو) ، و(لا) . وضعّف النحاة قول الفرّاء ، وردّوا عليه حاكمين على قوله بالفساد<sup>(١)</sup> من أربعة أوجهٍ ، كما ذكر ابن مالك ، أحدها : أنّه مبنيٌّ على ادّعاء التركيب ، ولا دليل عليه . الثاني : أنّه لو صحّ التركيب لم يصحّ العمل الذي كان قبله ؛ لأنّ المعنى قد تغيّر معه ، وكلّ تركيب يتغيّر معه المعنى يتغيّر معه الحكم . الثالث : أنّه لو صحّ التركيب من (لا) و(إنّ) المخفّفة لم يلزم نصب ما ولى (إلا) في موضعٍ ما ولكان غير النصب به أولى كما كان قبل التركيب ، بل كان اللائق به بعد التركيب امتناع النصب ؛ لازدياد الضعف بالتركيب ، وأمر ما ولى إلا بخلاف ذلك ، فبطل التركيب . الرابع : لو صحّ

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٦١ ، شرح المفصل ٢ / ٧٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٥٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧٩ ، الاستغناء ص ٥٣ ، شرح الرضي ٢ / ٨٠ .

التركيب وكون المنصوب منصوباً بعد إلّا بيان على حدّ نصبه بيانٌ لوجب ألا يتم الكلام بالمنصوب مقتصرّاً عليه كما لا يتم بعد إنّ؛ لأنّ العامل المنقوص لا ينتقص عمله<sup>(١)</sup>.

### المبحث الثاني : معانيها ودلالاتها

أصل (إلا) أن تكون للاستثناء؛ لأنّها حرف ، والأصل في نقل الكلام للحروف، ثمّ قد تأتي لمعانٍ أُخر . والاستثناءُ اسْتِفْعَالٌ من (نَنَى) ، قال في القاموس : « نَنَى الشَّيْءَ كـ (سَعَى) رَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ ، فَتَنَى ، وَانْتَنَى ، وَانْتَوَنَى : انْعَطَفَ . وَأَثْنَاءُ الشَّيْءِ ، وَمَثَانِيهِ : قُوَاهُ وَطَاقَاتُهُ »<sup>(٢)</sup> ، وقال ابن يعيش : « اعلم أنّ الاستثناء اسْتِفْعَالٌ من : ثَنَاهُ عن الأمر ، يَثْنِيهِ : إِذَا صَرَفَهُ عَنْهُ ، فَالاستثناءُ صَرَفُ اللفظِ عن عمومهِ ، بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأوّل ، وحقيقته تخصيصُ صفةٍ عامّةٍ ، فكلُّ استثناءٍ تخصيصٌ ، وليس كلُّ تخصيصٍ استثناءً ، فإذا قلت : قامَ القومُ إلّا زيداً ، تبينَ بقولك : إلّا زيداً ، أنّه لم يكن داخلاً تحت الصدر ، إنّما ذكرتَ الكلّ ، وأنت تريد بعضَ مدلوله مجازاً ، وهذا معنى قول النحويين : الاستثناءُ إخراجُ بعضٍ من كلّ ، أي : إخراجُه من أن يتناوله الصدرُ ... »<sup>(٣)</sup> ، ونظراً إلى كون (إلا) متفقاً على حرفيّتها كانت هي الحرف الموضوع للاستثناء ، وما سواها مشبّهةً بها ، كما أنّ الأصل في حروف الشرط هو (إن) وما سواها مشبّهةً بها<sup>(٤)</sup> . هذا ومن المعاني التي عدّها النحاة لـ (إلا) غير الاستثناء :

(١) أن تكون بمنزلة (غير) كما في قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ﴾

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٧٩ .

(٢) القاموس المحيط ٤/ ٣٠٣ .

(٣) شرح المفصل ٢/ ٧٥-٧٦ ، وينظر : الأصول ١/ ٢٩١ ، اللمع ص ١٢١ ، النكت ص ٣١٤ .

(٤) ينظر : البيان في شرح اللمع ص ٢٣١ ، جواهر الأدب ص ٤٧٥ .

لَفَسَدَتَا ﴿﴾ [الأنبياء: ٢١] .

(٢) أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ، ذكره الأخفش<sup>(١)</sup> والفرّاء<sup>(٢)</sup> وأبو عبيدة ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَىٰكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠] .

(٣) أن تكون زائدة، قاله الأصمعي وابن جنّي، وهذه المعاني ذكرها ابن هشام<sup>(٣)</sup>، وزاد المرادى معنى خامساً ، وهو أن تكون عاطفة لا بمعنى الواو بل تشرك في الإعراب لا في الحكم<sup>(٤)</sup> . وأما الهروي والزركشي فجعلها ستة أوجه؛ الأول: الاستثناء ، الثاني : بمعنى (بل) ، الثالث: عاطفة بمعنى «الواو» في التشريك، الرابع : بمعنى (غير) إذا كانت صفة، الخامس : بمعنى « بدل » ، السادس : للحصر إذا تقدمها نفي<sup>(٥)</sup> .

### المبحث الثالث : (إلا) في الاستثناء

#### المطلب الأول : ما تفرّدت به

تقدّم أنّ (إلا) هي الأصل في الاستثناء ، وما عداها محمول عليها في تضمّنها معناها في الإخراج . ولأصالتها انفردت عن بقية أدوات الاستثناء بأشياء<sup>(٦)</sup> : أحدها : أنّه يجوز معها ذكر المستثنى منه وتركه ، دون غيرها ،

(١) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٤٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ٨٩ .

(٣) ينظر : المغني ١ / ٧٠ .

(٤) ينظر : الجنى الداني ص ٥١٠ .

(٥) ينظر : الأزهية ص ١٨٢ - ١٨٨ ، والبرهان ٤ / ٢٣٧ .

(٦) ينظر : شرح ألفية ابن معط للرعييني ٢ / ٢٧٩ ، وينظر : جواهر الأدب ص ٤٧٥ ، شرح ألفية ابن معط لابن النحوية ٢ / ٥١١ .

و(غير) و(سوى) وإن شاركها في ذلك لكنّهما غيرُ أصليين .  
والثاني : أنّه يجوز أن يستثنى بها المتّصل والمنقطع ، ولا يستثنى غيرها إلّا المتّصل ، و(غير) و(سوى) وإن شاركها أيضاً في ذلك فإنّهما غيرُ أصليين .  
والثالث : أنّها تتوسط بين شيئين أحدهما يقتضي الآخر ، كالمبتدأ والخبر ، والصفة والموصوف ، والحال وصاحبها .  
والرابع : أنّ المستثنى بها قد يحذف بعدها لفظاً ومعنى ، نحو : أخذتُ عشرةً ليس إلّا .

والخامس : أنّ المستثنى بعدها يستوفي جميع الإعراب ، الرفع والنصب والجرّ .  
والسادس : وقوع الجمل بعدها ، ولا تقع بعد غيرها .  
والسابع : دخولها على أدوات الاستثناء تأكيداً .

#### المطلب الثاني : حكم الاسم بعدها

من أجل أنّ (إلّا) حرفٌ لا يقع عليه عاملٌ تخطّى عملُ ما قبلها إلى الاسم الذي بعدها ، فعمل فيه<sup>(١)</sup> ، ولا يخلو ما قبل (إلّا) - كما ذكر ابن هشام - من أن يكون كلاماً تامّاً ، أو غير تامٍّ .

فإذا كانت (إلّا) مسبوقّةً بكلامٍ تامٍّ موجبٍ وجب نصبُ المستثنى ، سواء كان الاستثناء متّصلاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] ، أو منقطعاً ، كقولك : قامَ القومُ إلّا حماراً .

وإن كانت المسألة بحالها ، ولكنّ الكلام السابق غيرُ موجبٍ فلا يخلو : إمّا أن يكون الاستثناء متّصلاً ، أو منقطعاً ؛ فإن كان متّصلاً جاز في المستثنى وجهان ؛ أحدهما : أن يُجعل تابعاً للمستثنى منه على أنّه بدلٌ منه بدلٌ بعضٍ من كلّ عند

(١) ينظر : النكت ص ٣٣٢ ، شرح الرضي ١٢٦/٢ .



البصريين ، أو عطف نسقٍ عند الكوفيين ، والثاني : أن يُنصبَ على أصل الباب ، وهو عربيٌّ جيّدٌ ، والإِتباعُ أجودُ منه . وإن كان الاستثناء منقطعاً فأهل الحجاز يوجبون النّصبَ ، وبلغتهم جاء التنزيل ، قال تعالى : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءَ الْفَلَقِ ﴾ [النساء: ١٥٧] ، وبنو تميم يميزون النصب والإبدال<sup>(١)</sup> .

وإذا كان الكلامُ قبلَ (إلا) غيرَ تامٍّ بأن كان المستثنى منه غيرَ مذكورٍ ، وهو في غير الموجبِ ليفيد، أُعرب الاسمُ بعدَ (إلا) على حسب العوامل ، نحو : ما زيدٌ إلا قائمٌ ، و: ما قامَ إلا زيدٌ<sup>(٢)</sup> . إلا أن يستقيم المعنى ، مثل : قرأتُ إلا يومَ كذا<sup>(٣)</sup> .

### المبحث الرابع : (إلا) في الوصف

#### المطلب الأول : علة حملها على (غير)

قد تقدّم أنّ الأصلَ في (إلا) هو الاستثناء ، وأنها أمُّ هذا الباب ، وأنها قد تخرج عن هذا المعنى ، فتُحمَلُ في بعض المواضع على (غير) في الصفة ، وقد جعل العلماءُ العلةَ في ذلك أنّها اجتمعت و (غير) في أنّ ما بعدهما مغايرٌ لما قبلهما<sup>(٤)</sup> ، وبين الرضي معنى حمل (إلا) على (غير) بقوله : «ومعنى الحملِ أنّه صار ما بعدَ (إلا) مغايراً لما قبلها ذاتاً أو صفةً ، كما بعدَ (غير) ، ولا تعتبر مغايرته له نفيّاً وإثباتاً ، كما كان في أصلها»<sup>(٥)</sup> . هذا وقد ذكر النحاة أنّ (إلا) لا تحمل على غير إلا بشروط ،

(١) قطر الندى ص ٢٤٤ - ٢٤٦ ، مع تصرف .

(٢) ينظر : الكتاب ٣١١/٢ ، ٣١٩ ، ٣٣٠ ، المقتضب ٤/٤٠١ ، اللمع ص ١٢١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٨ ، الفصل ص ٦٧ ، التوطئة ص ٣٠٩ .

(٣) ينظر : الكافية ص ١١١ ، وشرحها لابن الحاجب ص ٣٣٦ .

(٤) ينظر : الإيضاح ٣٦٩/١ ، النكت ص ٣٣٢ ، شرح الرضي ٢/١٢٦ ، شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٢٦ ، شرح الكافية للقمولي ص ٢٩٧ ، شرح ألفية ابن معط لابن النحوية ٢/٥١٢ ، المنتخب الأكمل على شرح الجمل ١/١٠٦ .

(٥) شرح الرضي ٢/١٢٦ .

وعلل بعضهم افتقار حمل (إلا) إلى شروط بضعف سبب الحمل ، وهو المقارضة ، بخلاف حمل (غير) على (إلا) في الاستثناء ، فإن سببه قوي ، وهو الشبه<sup>(١)</sup> ، وأما ما اشترطه النحاة لحمل (إلا) على (غير) في الصفة فسأفرد له - إن شاء الله - فصلاً مستقلاً لكثرة الكلام حولها .

### المطلب الثاني : إعرابها

أصل (غير) أن تكون صفة - كما سيأتي - وأصل (إلا) أن تكون استثناءً - كما سبق - ثم قد تُحمل إحداهما على الأخرى فيما هو أصلٌ فيها ، فإذا دخلت (إلا) على (غير) ، و (إلا) في الأصل حرفٌ لا يتحمل الإعراب ، رُوِيَ ذلك الأصل ، فجعل إعرابها الذي كانت تستحقه - لولا المانع المذكور - على ما بعدها عارِيَّةً<sup>(٢)</sup> .

وقد اختلف النحاة في المواضع التي يجوز أن تكون فيها صفةً ، فقال أكثرهم : يجوز أن تكون صفةً في كل موضعٍ يجوز أن تكون فيه استثناءً ، ولا تكون صفةً إلا في موضع يصح أن تكون فيه استثناءً ، فتقول : قام القومُ إلا زيدً ، على الوصف ، و : إلا زيداً ، على الاستثناء . وتقول : مررتُ بالقومِ إلا زيدً ، على الوصف ، و : إلا زيداً ، على الاستثناء . وتقول : لقيتُ القومَ إلا زيداً ، على الوصف والاستثناء . وتقول : ما قام القومُ إلا زيداً ، على الاستثناء ، و : إلا زيدً ، على الوصف وعلى البدل . وتقول : ما لقيتُ القومَ إلا زيداً ، على الوصف والبدل والاستثناء . وتقول : ما مررتُ بالقومِ إلا زيدً ، على الوصف والبدل ، و : إلا زيداً على الاستثناء<sup>(٣)</sup> . هذا والوصف عند حمل (إلا) على (غير) ل (إلا) وما بعدها ، لا ل (إلا) وحدها ،

(١) ينظر : شرح ألفية ابن معط لابن النحوية ٥١٣/٢ .

(٢) ينظر : البرهان للزركشي ٢٣٩/٤ ، شرح الرضي ١٢٦/٢ ، شرح اللمع للواسطي الضرير ص ٧٩ .

(٣) ينظر : الأصول ٢٨٥/١ ، التعليقة للفارسي ٦١/٢ ، الفوائد والقواعد ص ٣٢٢ - ٣٢٣ ، شرح الرضي ١٢٦/٢ ، ارتشاف الضرب ١٥٢٦/٣ ، ١٥٢٨ ، البيان في شرح اللمع ص ٢٣٢ ، أسرار النحو ص ١٤٤ .

و(إلا) على هذا حرفٌ ، قال بعضهم : «ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنّها تصير حيثُ اسمٌ ، لكن لا يظهر إعرابها إلا فيما بعدها ، لكونها على صورة الحرف لم يبعد ، كما قيل في (لا) في نحو قولك : زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ : إنه بمعنى غير ، وجُعِلَ إعرابه على ما بعده بطريق العارِية . وينبغي على اسمية (إلا) أن يكون ذكر ما بعدها لبيان ما تعلّقت به المغايرة» <sup>(١)</sup> .

### المطلب الثالث: الفرق بين (إلا) في الاستثناء ، و(إلا) في الوصف

فرق النحاة بين (إلا) في الاستثناء و(إلا) في الوصف ، فذكروا أن معناها اللّازم لها في الاستثناء هو الاختصاص بالشيء دون غيره ، فإذا قلت : جاءني القومُ إلا زيدا ، فقد اختصاصت زيدا بأنه لم يجيء ، وإذا قلت : ما جاءني إلا زيدٌ ، فقد اختصاصته بالمجيء ، وإذا قلت : ما جاءني زيدٌ إلا راكباً ، فقد اختصاصت هذه الحال دون غيرها من المشي والعدّ ونحوه . وأمّا (إلا) في الوصف فقد بينوا أن معناها المخالفة والمغايرة ، فإذا قلت : قامَ القومُ إلا زيدٌ ، لم تتعرض (إلا) لإخراج زيدٍ من القوم ، كما لم تتعرض لإدخاله ، والأمران مسكوت عنهما وإنما مراد المتكلّم بهذا الكلام : قامَ القومُ المخالفون لزيد <sup>(٢)</sup> . هذا وما ذكره النحاة فرقا بين (إلا) في الاستثناء و (إلا) في الوصف قد فرّقوا به أيضاً بين (غير) في الاستثناء ، و(غير) في الوصف ، كما سيأتي - إن شاء الله - .

(١) ينظر : حاشية الصبان ١٥٥/٢ - ١٥٦ .

(٢) ينظر : الأصول ١/ ٢٩١ ، النكت ص ٣٣٢ ، الفوائد والقواعد ص ٣٢٣ ، المنتخب الأكمل ص ١٠٧ / ١ ، شرح القمولي على الكافية ص ٣٠٣ .

## الفصل الثاني : (غير)

### المبحث الأول : (غير) في الوصف

#### المطلب الأول : معناها واستعمالها

اسمٌ بمعنى المغايرة - خلاف الماثلة - كقولك : هذا مغايرٌ لهذا ، فكما أنَّ (مغاير) صفة فكذلك (غير)<sup>(١)</sup> ، واستعمالها في المغايرة على وجهين ، أحدهما : المغايرة في الذات ، كقولك : جاءني رجلٌ غيرُ زيدٍ ، تريدُ إنساناً آخر ، والثاني : المغايرة في الصفات - وإن كانت الذات واحدة - كقولك : خرجتَ بوجهٍ غيرِ الوجه الذي دخلتَ به ، فهذه مغايرة في الصفة<sup>(٢)</sup> . قال في البحر المحيط : « (غير) مفردٌ مذكَّرٌ دائماً ، وإذا أريدَ به المؤنَّثُ جازَ تذكيرُ الفعل حملاً على اللفظ ، وتأنيثُه حملاً على المعنى ، ومدلولُه المخالفةُ بوجهٍ ما ، وأصلُه الوصفُ ، ويستثنى به ، ويلزم الإضافة لفظاً ومعنى ، وإدخالُ ألٍ عليه خطأ ، ولا تتعرَّفُ ، وإن أُضيفَ إلى معرفة »<sup>(٣)</sup> .

#### المطلب الثاني : موصوفها

لأصالة (غير) في الوصفية جاز أن يوصفَ بها جمعٌ وشبهُ الجمع ، وما ليس جمعاً ، ولا شبه جمع ، كقولك : جاء رجالٌ غيرُ زيدٍ ، و : رجلٌ غيرُك أحبُّ إليَّ ، ولأصالتها أيضاً في الوصفية وكثرة استعمالها جاز أن يُحذفَ الموصوف بها ، وتُقامَ مقامه ، كما يُحذفُ الموصوفُ بـ (مثل) ، وتُقامُ مقامه ، فتقول : جاء غيرُ زيدٍ ، كما تقول : جاء مثلُ زيدٍ<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ٣٤٣ ، المقتضب ٤/ ٤٢٢ ، الإيضاح العضدي ١/ ٢٢٨ ، الفصل ص ٧٠ ، شرح الجمل لابن خروف ٣/ ٧٠٥ .

(٢) ينظر : الفصل ص ٧٠ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٣٤٥ ، كفاية النحو ص ٨٨ ، النجم الثاقب ١/ ٤٨٤ ، شرح القمولي ص ٢٩٧ ، الإرشاد ص ٢٦١ .

(٣) البحر المحيط ١/ ٢٨ .

(٤) ينظر : الأصول ١/ ٢٨٥ .

## المطلب الثالث : إعرابها

إذا استعملت (غير) صفةً لا استثناءً كانت جاريةً على إعراب ما قبلها ، مثل إعراب (مثل) ، فتقول : جاءني القوم غير زيد ، و : مررت بالقوم غير أخويك ، و : رأيت القوم غير أصحابك . قال في المقتضب : « وكل موضع وقع الاسم فيه بعد (إلا) على ضربٍ من الإعراب كان ذلك حالاً في (غير) إلا أن يكون نعتاً ، فيجرب على المنعوت الذي قبلها ... وتقول : هذا درهمٌ غيرٌ جيّد ، لأنّ غيراً نعتٌ »<sup>(١)</sup> . وتستعمل (غير) نعتاً حيث يصح الاستثناء ، وحيث لا يصح ، فمثال الأول قولك : ما جاءني أحدٌ غيرُ زيد ، كما تقول : ما جاءني أحدٌ إلا زيداً ، ومثال الثاني قولك : هذا درهمٌ غيرٌ جيّد ، ولا تقول : هذا درهمٌ إلا جيّد<sup>(٢)</sup> .

## المطلب الرابع : هل تتعرّف (غير) بالإضافة إلى معرفة ؟

جعل سيبويه غيراً في قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ [النساء: ٩٥] ، وقوله عز وجل : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] صفةً ، والظاهر من صنيعة هذا أنّه يرى تعريف غير عند إضافتها إلى معرفة<sup>(٣)</sup> . وذهب الفراء وأكثر النحاة إلى أنّ غيراً لا تتعرّف بالإضافة إلى معرفة ، قال في قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ : « بخفض غير » ؛ لأنّها نعتٌ لـ ﴿ الَّذِينَ ﴾ ، لا للهاء والميم من ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ ؛ وإنّها جاز أن تكون (غير) نعتاً لمعرفة لأنّها قد أضيفت إلى اسم فيه ألف ولام ، وليس بمصمود له ، ولا الأول أيضاً

(١) المقتضب ٤/ ٤٢٢ - ٤٢٣ ، وينظر : الكتاب ٢/ ٣٣٢ - ٣٣٣ ، الأصول ١/ ٢٨٥ ، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٦ ، الواضح لأبي بكر الإشبيلي ص ٩٢ ، كفاية النحو ص ٨٨ ، شرح الجمل لابن الفخار ٣/ ٩٧٣ .

(٢) ينظر : المقتضب ٤/ ٤٢٢ ، الفوائد والقواعد ص ٣٢٢ ، الجنى الداني ص ٥١٨ ، المغني ١/ ٧٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢/ ٣٣٢ ، وينظر : البحر المحيط ١/ ٢٨ .

بمصمود له ... ولا يجوز أن تقول: مررتُ بعبد الله غير الظريف، إلا على التكرير؛ لأنَّ عبد الله مَوْقَّتٌ، و (غير) في مذهبِ نكرةٍ غير مَوْقَّتَةٍ، ولا تكون (إلا) لمعرفة غير مَوْقَّتَةٍ<sup>(١)</sup>، ومَن أخذ برأي الفراء المبرِّد<sup>(٢)</sup>، والأخفش<sup>(٣)</sup>، والفارسي<sup>(٤)</sup>، وأبو حيَّان<sup>(٥)</sup>، وغيرهم. وذهب ابن السَّراج<sup>(٦)</sup> وتبعه الزمخشري<sup>(٧)</sup> وابن يعيش<sup>(٨)</sup> والعكبري<sup>(٩)</sup> إلى أنَّ غيراً لا تتعرَّف بالإضافة إلا إذا وقعت بين متضادين، نحو: مررتُ بالمتحرك غير الساكن، و: القائم غير القاعد.

### المبحث الثاني : (غير) في الاستثناء

#### المطلب الأول : علّة حملها عليه

أصل (غير) - كما سبق - أن تكون صفةً لما قبلها، وأصل (إلا) أن تكون استثناءً غيرَ وصفٍ إلاَّ أنه لما اشتركت (غير) و (إلا) في أنَّهما يُخرجان ما بعدهما من الحكم الذي دخل فيه ما قبلهما، وهذا في الإيجاب، ويُدخلان ما بعدهما من الحكم الذي خرج منه ما قبلهما، وهذا في النفي، فلمَّا تضارعتا هذه المضارعة استثنوا بـ (غير) لمشابتها (إلا)، ووصفوا بـ (إلا) لمشابتها (غير)، وقد بيّن الرضي أنَّ المقصود بحمل (غير) على (إلا) في الاستثناء هو أن يصير ما بعد (غير) مغايراً لما قبلها

(١) معاني القرآن ٧/١.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/٤٢٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١/١٦٦-١٦٧.

(٤) ينظر: الحجة ١/١٤٢.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١/٢٨.

(٦) ينظر: المرجع السابق.

(٧) ينظر: المفصل ص ٨٦.

(٨) ينظر: شرح المفصل ٢/١٢٥-١٢٦.

(٩) ينظر: الإملاء ١/٨.

نفيًا، وإثباتًا، كما بعدَ (إلا) ولا تُعتبر مغايرته له ذاتًا أو صفةً<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثاني : إعرابها

لَمَّا كَانَ أَصْلُ (غَيْرِ) مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ اسْمًا جَوَّازَ حَمْلِ الإِعْرَابِ ، وَمَا بَعْدَهُ الَّذِي صَارَ مُسْتَثْنَى بِتَطَقُّلِ (غَيْرِ) عَلَى (إِلَّا) مَشْغُولًا بِالْجَرِّ ؛ لَكُونِهِ مُضَافًا إِلَيْهِ فِي الْأَصْلِ جُعِلَ إِعْرَابُهُ الَّذِي كَانَ يَسْتَحِقُّهُ - لَوْلَا الْمَانِعُ الْمَذْكُورُ ، أَيْ اشْتِغَالُهُ بِالْجَرِّ - عَلَى نَفْسِ (غَيْرِ) عَارِيَّةً<sup>(٢)</sup>. وَكُلُّ مَوْضِعٍ جَازٍ أَنْ يَسْتَثْنَى فِيهِ بِ(إِلَّا) جَازُ الِاسْتِثْنَاءِ فِيهِ بِ(غَيْرِ)، وَكُلُّ مَوْضِعٍ وَقَعَ الْاسْمُ فِيهِ بَعْدَ (إِلَّا) عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الإِعْرَابِ - عَلَى مَا مَضَى مِنَ التَّفْصِيلِ - كَانَ ذَلِكَ حَالًا فِي (غَيْرِ)<sup>(٣)</sup> إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَعْتًا ، فَتَقُولُ : قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ ، وَ : مَا سَارُوا غَيْرَ زَيْدٍ ، وَغَيْرُ زَيْدٍ ، وَ : مَا بِهَا إِنْسَانٌ غَيْرٌ وَتَدِ ، (عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ) ، وَ : غَيْرٌ وَتَدِ ، (عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمِ)<sup>(٤)</sup>. قَالَ فِي الْكِتَابِ : (هَذَا بَابُ غَيْرِ . اَعْلَمْ أَنَّ غَيْرًا أَبَدًا سِوَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَلَكِنَّهُ يَكُونُ فِيهِ مَعْنَى (إِلَّا) ، فَيُجْرَى مُجْرَى الْاسْمِ الَّذِي بَعْدَ (إِلَّا) ، وَهُوَ الْاسْمُ الَّذِي يَكُونُ دَاخِلًا فِيهَا يُخْرَجُ مِنْهُ غَيْرُهُ ، وَخَارِجًا مِمَّا يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُهُ. فَأَمَّا دُخُولُهُ فِيهَا يُخْرَجُ مِنْهُ غَيْرُهُ فَأَتَانِي الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، فَغَيْرُهُمُ الَّذِينَ جَاءُوا ، وَلَكِنْ فِيهِ مَعْنَى (إِلَّا) فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْاسْمِ الَّذِي بَعْدَ (إِلَّا) . وَأَمَّا خُرُوجُهُ مِمَّا يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُهُ فَمَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ. وَقَدْ تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ «مِثْلِ» لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى (إِلَّا) . وَكُلُّ مَوْضِعٍ جَازٍ فِيهِ الِاسْتِثْنَاءُ بِ(إِلَّا) جَازٌ بِغَيْرِ، وَجَرَى مُجْرَى الْاسْمِ الَّذِي بَعْدَ (إِلَّا) ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ بِمَنْزِلَتِهِ ، وَفِيهِ مَعْنَى (إِلَّا) «<sup>(٥)</sup>» .

(١) ينظر : شرح الرضي ١٢٦/٢ ، وينظر : شرح المفصل ٨٣/٢ .

(٢) ينظر : المقتصد ٧٠٩/٢ ، ٧١١ ، الاستغناء ص ٢٥٠ ، ٣٥٤ ، شرح الرضي ١٢٦/٢ .

(٣) ينظر : المقتضب ٤٢٢/٤ ، الأصول ٢٨٤/١ ، المقتصد ٧١١/٢ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ٧١٤/٢ ، وينظر : الأصول ٢٨٤/١ - ٢٨٥ ، الفوائد والقواعد ص ٣٢٣ .

(٥) الكتاب ٣٤٣/٢ ، وينظر : المقتضب ٤٢٢/٤ ، الأصول ٢٨٤/١ ، التعليقة للفارسي ٧٠/٢ .

هذا وقد نصَّ النحاة على أنَّ (غير) لا تكون بمنزلة (إلا) في الاستثناء في كلِّ موضع، من ذلك قولُ سيويه في باب (غير): «ولا يجوز أن يكونَ غيرُ بمنزلة الاسم الذي يتبدأ بعدَ (إلا)، وذلك أنَّهم لم يجعلوا فيه معنى (إلا) مبتدأ، وإنَّما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كلِّ موضع يكونُ فيه بمنزلة مثل»<sup>(١)</sup>. قال في النكت: «بيِّن سيويه أنَّ (غير) لا تكون بمنزلة (إلا) في الاستثناء في كلِّ موضع فمن ذلك «ما أتاني أحدٌ إلَّا زيدٌ خيرٌ منه»، ولا يجوز «ما أتاني أحدٌ غيرُ زيدٍ خيرٌ منه»، وذلك لوجهين، أحدهما: أنَّ (غير) إنَّما تكون بمعنى (إلا) إذا كان بعدَ (إلا) اسمٌ يصحُّ الإضافةُ إليه بـ (غير)؛ لأنَّ (غير) ليست تخالفُ سوى الاسم الذي أُضيفت إليه. والوجه الثاني: أنَّ (إلا) يقع بعدها فعلٌ وفاعلٌ، كقولك: ما أتاني أحدٌ إلَّا يضحك. ولا يجوز: غير يضحك فلا يصحُّ إضافةُ «غير» إلى المبتدأ والخبر، كما لا يصحُّ إضافته إلى الفعل»<sup>(٢)</sup>. هذا وقد أورد الشاطبيُّ كلاماً نفيساً يبين عن أصل النظر في (إلا) و (غير)، قال: «والقاعدةُ العامَّةُ في (غير) مع (إلا) أنَّ غيراً لا تقعُ موقعها (إلا) في الاستثناء إلَّا أن تكونَ غيرٌ على أصلها، وتجري في الاستثناء، وأصلها أن تجري صفةً على ما قبلها، كما أنَّ (إلا) لا تقعُ موقعَ (غير) في الصفة إلَّا حيثُ تكونُ (إلا) على أصلها من الاستثناء، ولا تكون كذلك إلَّا ومعنى الاستثناء حاصلٌ فيها، فالإلا لا تفارقُ أصلها، كما أنَّ غيراً لا تفارقُ أصلها، وهذه القاعدةُ هي أصلُ النظر في الأداتين، فتأملها»<sup>(٣)</sup>.

### المطلب الثالث: الفرق بين (غير) الوصفية، و (غير) الاستثنائية

فرَّق النحاة بين (غير) وصفاً، و (غير) في الاستثناء، كما فرَّقوا بين (إلا) وصفاً،

(١) الكتاب ٢/ ٣٤٣.

(٢) النكت ص ٣٣٢، وينظر: الأصول ١/ ٢٨٥، التعليقة للفارسي ٢/ ٧٣، المقاصد الشافية ١/ ٣٩٣.

(٣) المقاصد الشافية ١/ ٣٩٤-٣٩٥، وينظر: الأصول ١/ ٢٨٥-٢٨٦.



و(إلا) في الاستثناء ، فذكروا في (غير) أنها إذا كانت استثناءً فقد تعرّضت لإخراج ما انخفض بها ممّا قبلها ، فإذا كان ما قبلها إيجاباً فما بعدها نفي ، وإذا كان ما قبلها نفيّاً فما بعدها إيجاب ، كما هو الحال في (إلا) في الاستثناء . وإذا كانت (غير) وصفاً لم تُوجِب شيئاً للاسم الذي بعدها ولم تنفِ عنه ، نحو : قام القومُ غيرُ زيدٍ ، فإنّ مراد المتكلّم بهذا الكلام : قام القومُ المخالفون لزيد<sup>(١)</sup> ، كما هو الحال في (إلا) وصفاً .

#### المطلب الرابع: ما افترق فيه (إلا) و(غير)

سبق أنّ (إلا) قد تُحمّل على (غير) كما أنّ غيراً قد تُحمّل على (إلا) ، لاشتراكهما في مغايرة ما بعدهما لما قبلهما ، وقد أورد النحاة لهما عدة مواضع يفترقان فيها ، من ذلك ما ذكره سيبويه بقوله : « ولا يجوز أن تقول : ما أتاني إلا زيدٌ ، وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل ، وإنّا يجوز ذلك صفةً ، ونظير ذلك من كلام العرب (أجمعون) ، لا يجزى في الكلام إلا على الاسم »<sup>(٢)</sup> . قال الأعلام الشتمري : « يريد أنّ (إلا) وما بعدها لا يُقام مقام الموصوف ، كما يُقام (مثل) و(غير) ؛ لأنّ الأحرف لا تتمكّن في الوصف ، كما أنّ (أجمعين) لا يكون إلا نعتاً للأسماء المذكورة قبله ، ولا يُقام مقام المنعوت ؛ لأنّه وُضع للتوكيد خاصّةً »<sup>(٣)</sup> . وقال سيبويه في باب (غير) : « ولا يجوز أن يكون (غير) بمنزلة الاسم الذي يتبدأ بعد (إلا) ، وذلك أنّهم لم يجعلوا فيه معنى (إلا) مبتدأ »<sup>(٤)</sup> ، قال أبو عليّ الفارسيّ في

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ٣٤٣ - ٣٤٤ ، التعليقة للفارسيّ ٢/ ٧٣ ، النكت ص ٣٣٢ ، الفوائد والقواعد ص ٣٢٣ ، حواشي المفصل للشلوين ص ٢٥٥ ، شرح ابن يعيش ٢/ ٨٨ ، شرح القمولي ص ٢٩٨ ، شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٥٣ ، المنتخب الأكمل ص ١/ ١٠٧ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٣٤ .

(٣) النكت ص ٣٢٧ .

(٤) الكتاب ٢/ ٣٤٣ .

التعليقة: «الاسم الذي يتبدأ بعد (إلا)، نحو: ما رأيتُ أحداً إلا زيدٌ خيرٌ منه، لا يجوز أن يتبدأ (غير)، فيجعل بمنزلة الاسم الذي يتبدأ بعد (إلا)، فيقال: ما رأيتُ أحداً غيرَ زيدٍ خيرٌ منه»<sup>(١)</sup>. وقال سيوييه أيضاً: «هذا باب ما أُجِرَى على موضع (غير) لا على ما بعد (غير)، زعم الخليل رحمه الله ويونس جميعاً أنه يجوز: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرو...»<sup>(٢)</sup>، وهذا الأخير هو الفرق الذي رامه النحويون بقولهم: إذا عطف على الاسم بعد (غير) جاز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى، وأمّا الاسم المعطوف على ما بعد (إلا) فلا اعتبار إلا للفظ فقط.

هذا وقد اختلف النحاة فيما حصروا من فروق، فمنهم من لم يذكر إلا وجهين، أحدهما: أنه لا يجوز حذف موصوف (إلا)، لا يقال: جاءني إلا زيدٌ، ويقال: جاءني غيرُ زيدٍ. والثاني: أنه لا يوصف بإلا إلا حيث يصح الاستثناء، فيجوز: عندي درهمٌ إلا دائق؛ لأنه يجوز إلا دائقاً، ويمتنع: إلا جيدٌ؛ لأنه يمتنع: إلا جيداً. ومَن ذكر هذين الوجهين ابنُ هشام<sup>(٣)</sup>، والمرادي<sup>(٤)</sup>، والأشموني<sup>(٥)</sup>. ومنهم من زاد فرقاً ثالثاً، وهو أنه إذا عطف على الاسم الواقع بعد (إلا) لم يجز إلا اعتبار اللفظ، وإذا عطف على الاسم بعد (غير) جاز اعتبار اللفظ والمعنى، ومَن أورد هذه الفروق الثلاثة الأُبَدي<sup>(٦)</sup>، والقمولي<sup>(٧)</sup>. وأورد ابن عصفور ثلاثة أوجه من الخلاف أيضاً غير أنه جعل منها أنه يجوز أن يوصف بإلا وما بعدها

(١) التعليقه ٧٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٣) ينظر: المغني ٧٢/١.

(٤) ينظر: الجنى الداني ص ٥١٨، توضيح المقاصد ١١٤/٢.

(٥) ينظر: شرح الأشموني على الألفية ٤٣٦/٢.

(٦) ينظر: شرح الجزولية ص ٣٦-٣٥.

(٧) ينظر: شرح القمولي ص ٢٩٧-٢٩٨.

الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة<sup>(١)</sup>.

ومنهم من عدّد خمسة فروقٍ الثلاثة التي أوردها ابن هشام ، وزاد فرقين ، أحدهما : وقوع الجملة بعد (إلا) ، ولا تقع بعد (غير) . والآخر : أنك إذا قرّغت العامل قبل (إلا) لما بعدها أن يكون مفعولاً به صحّ نصبه ، بخلاف (غير) فإنه لا بُدَّ من جرّه ، فتقول : ما جئتُك إلا ابتغاء الخير ، نصباً ، وتقول في (غير) : ما جئتُك لغير ابتغاء الخير ، ولا تحذف اللام ، ومَن ذكر هذه الفروق الخمسة الشاطبي<sup>(٢)</sup> ، وخالد الأزهري<sup>(٣)</sup> . ومن النحاة من تعرّض لبعض هذه الشروط ، وقد يُوردها بعضهم في غير موطن<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر : شرح الجمل ٢/ ٢٥٨ ، ٢٦٣ .

(٢) ينظر : المقاصد الشافية ١/ ٣٩٣ - ٣٩٤ .

(٣) ينظر : التصريح ١/ ٣٦١ - ٣٦٢ .

(٤) ينظر : الأصول ١/ ٢٨٥ ، التعليقة للفارسي ٢/ ٧٣ ، النكت ص ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، شرح المقرّب لابن النحاس ١/ ٥٧٩ ، المقتصد ٢/ ٧١١ - ٧١٢ ، التخدير ١/ ٤٧١ - ٤٧٢ ، شرح المفصل ٢/ ٩٠ ، كشف الوافية ص ٢٣٦ ، الارتشاف ٣/ ١٥٢٧ ، شرح ألفية ابن معط لابن النحوية ٢/ ٥١٤ ، ٥١٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٨ ، ٢٦٣ ، النجم الثاقب ١/ ٤٨٤ ، كفاية النحو ص ٩٠ .

## الفصل الثالث

### شروط الوصف بـ(إلا)

أصل (إلا) - كما تقدّم - أن تكون للاستثناء ، وأصل (غير) أن تكون وصفاً ، ثم قد تُحمل إحداهما على الأخرى فيُوصَفُ بـ (إلا) ، ويستثنى بـ (غير) . ولأصالة (غير) في الوصفية - كما ذكر - جاز أن يُوصَفَ بها جمعٌ وشبهُ جمعٍ ، وما ليس جمعاً ، ولا شبه جمعٍ ، وأمّا (إلا) فلا يُوصَفُ بها عند النحاة إلا بشروطٍ مختلفٍ فيها .

الشرط الأول : أن يكون الموصوفُ بها جمعاً منكرّاً ، نحو : جاءني رجالٌ قرشيون إلا زيدٌ ، ومنه قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ ، أو مشبه الجمع ، نحو : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ<sup>(١)</sup> ، أو ذا (أل) الجنسية . وإنما شرط كونه جمعاً - كما قيل<sup>(٢)</sup> - ليوافق حالها صفةً حالها أداة استثناءٍ ، وذلك لأنّه لا بُدَّ لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدّدٍ لفظاً كان أو تقديرًا ، فلا تقول في الصفة : جاءني رجلٌ إلا زيدٌ . وشرط كون الجمع منكرّاً ؛ لأنّه إذا كان معرّفاً ، نحو : جاءني الرجالُ ، أو القومُ إلا زيدٌ ، احتَمَل أن يراد به استغراقُ الجنس ، فيصح الاستثناء ، واحتَمَل أن يُشارَ به إلى جماعةٍ يَعْرِفُ المخاطَبُ أنّ فيهم زيدا ، فلا يتعدّر أيضاً الاستثناء الذي هو الأصل في (إلا) ، فالسامعُ يحْمِلُ (إلا) على أصلها من الاستثناء ، فاختر كونه منكرّاً غير محصورٍ ؛ لئلا يتحقّق دخول ما بعد (إلا) فيه ، فيضطرّ السامعُ إلى حمل (إلا) على غير الاستثناء .

وشرط كونه ذا (أل) الجنسية ؛ لأنّه في معنى النكرة ، وقد جَزَم بهذه الشروط

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٩٨ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٢/ ١٢٨ .

المبرّد<sup>(١)</sup>، وابن السراج<sup>(٢)</sup>، وابن مالك<sup>(٣)</sup>، وزاد ابن الحاجب في (الكافية) بعد قوله: جمع منكر. غير محصور<sup>(٤)</sup>، قال في (الأمالى): «إذا استعملت (إلا) بمعنى (غير) فلا بُدَّ من هذه الشروط المذكورة، وإنَّما كان كذلك لضعف استعمالها صفةً، فلم يستعملوها إلا في الموضوع الذي يتعدَّر في الاستثناء... وإنَّما اشترط أن يكون غير محصور احترازاً من مثل: له عندي عشرةٌ إلا درهماً، فإنَّه تابعٌ لجمع منكورٍ، ولكنه لما كان محصوراً صحَّ أن يكون استثناءً؛ لأنَّك لو سكَّت عنه لدخل فيه، ووجبَ على المقرِّ به عشرةٌ، بخلاف قولك: جاءني رجالٌ إلا زيداً، ولم يشترط في استعمال (غير) بمعنى (إلا) تعدُّر جعلها صفةً، كما اشترط في استعمال (إلا) بمعنى (غير) كونها استثناءً؛ لأنَّ (غير) إذا استعملت في الاستثناء كانت لها أمثال جرَّت ذلك المجرى؛ لأنَّ وقوع الأسماء استثناءً لا بُدَّ فيه، كـ (سوى) و (سواء)، بخلاف استعماله (إلا) صفةً؛ لأنَّها حرفٌ، واستعمال الحرف صفةً على خلاف القياس... فاشترط فيه تعدُّر جرِّيه على أصله»<sup>(٥)</sup>، هذا وجوز الأَخفش أن يوصَفَ بـ (إلا) المعرَّفُ بـ (أَل) العهدية<sup>(٦)</sup>، نحو: مررتُ بالقومِ إلا أخيكَ، وجاءني القومُ إلا أخوكَ، كما أجاز أن يوصَفَ بها المضمرُّ، واستشهد بقراءةٍ شاذَّةٍ، وهي قوله تعالى: ﴿فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>. وجوز ابنُ عصفورٍ أن يوصَفَ بها

(١) ينظر: المقتضب ٤/ ٤١١.

(٢) ينظر: الأصول ١/ ٢٨٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٩٧-٢٩٨.

(٤) الكافية ص ١١٢.

(٥) الأمالي النحوية ٣/ ٥٧-٥٨.

(٦) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٢٦، الجمع ٣/ ٢٧٣.

(٧) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٦٢٦.

كُلُّ ظاهرٍ، ومضمِرٍ ونكرةٍ ومعرفةٍ<sup>(١)</sup>.

هذا، وجوز سيبويه أن يوصفَ بها كُلُّ نكرةٍ، ولو مفرداً، فقد عقد باباً عنونه بقوله: «هذا بابُ ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفاً بمنزلة مثلٍ، وغيرٍ»<sup>(٢)</sup>، ومثّل بقوله: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلبنا. وبقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، كما أجاز في نحو: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، الإبدال والوصفية، وظاهرُ صنيعِ سيبويه أن الموصوفَ بإلا نكرةٌ.

الشرط الثاني: أن يتقدّمها موصوفٌ، فلا يُحذفُ، فلا يقال: جاءني إلا زيدٌ. ونظيرها في ذلك الجملُ والظروفُ، فإنّها تقعُ صفاتٍ، ولا يجوزُ أن تنوبَ عن موصوفاتها<sup>(٣)</sup>، بخلاف (غير)، فيجوزُ أن يقال: قامَ غيرُ زيدٍ.

الشرط الثالث: صحّةُ الاستثناءِ، وهو كالمجمعِ عليه من النحويين<sup>(٤)</sup>، غيرَ أن ظاهرَ كلامِ سيبويه - كما صرحَ غيرُ واحدٍ<sup>(٥)</sup> - يقتضي خلافَ ذلك؛ فإنّه مثّلَ بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، وبقوله: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلبنا. ولا يجوزُ الاستثناءُ فيهما. قال الصّبّان: «وقد دَفَعَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْتِثْنَاءِ فِي قَوْلِهِمْ: لَا يُوصَفُ بِهَا إِلَّا حَيْثُ يَصَحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ. مَا هُوَ أَعْمُ مِنَ الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْقَطِعِ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ فِي الْآيَةِ وَالْمَثَالِ الْمُتَّصِلِ، لَا الْمُنْقَطِعِ. قَالَ الدَّمَامِينِيُّ: وَهَذَا يَقْتَضِي إِغْيَاءَ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ؛ لَكُونِهِ لَمْ يَحْتَرِزْ بِهِ عَنْ شَيْءٍ، وَهُوَ كَلَامٌ مُتَيْنٌ، وَمَا أَجِيبُ بِهِ عَنْهُ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْقِيُودِ أَنْ تَكُونَ لِبَيَانِ الْوَاقِعِ

(١) ينظر: شرح الجمل ٢/ ٢٥٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٣١.

(٣) ينظر: الاستغناء ص ٢٥٢، المغني ١/ ٧٢، الجمع ٣/ ٢٧٣.

(٤) ينظر: شرح الرضي ٢/ ١٢٩، الارتشاف ٣/ ١٥٢٨، هداية السبيل ٢/ ٤٩٩، كشف الوافية ص ٢٣٨، حاشية الكيلاني على الكافية ص ١٩١.

(٥) ينظر: المساعد ١/ ٥٨٠، المغني ١/ ٧٢، الارتشاف ٣/ ١٥٢٨، الجمع ٣/ ٢٧٢.

لا يقاومه»<sup>(١)</sup>. وقد صرح المبرّد<sup>(٢)</sup>، والجزمي<sup>(٣)</sup> بجواز الوصف بإلا حيث يصح المنقطع، فقد أجازا في قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنْجَيْنَا﴾ [هود: ١١٦]، أن يرتفع على الوصف لـ ﴿أُولُوا بَقِيَّةٍ﴾، والاستثناء منقطع<sup>(٤)</sup>.

هذا ويُشترط صحة الاستثناء سواء جاز البدل أو لا، وزعم المبرّد أن الوصف بإلا لم يجيء إلا فيما يجوز فيه البدل<sup>(٥)</sup>، وأجاز في الآية الكريمة: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ البدل<sup>(٦)</sup>. وأجاز الثمانيني<sup>(٧)</sup> وابن يعيش<sup>(٨)</sup> فيها الاستثناء، لو قرئ بالنصب. ومنع جمهور النحاة الاستثناء والبدل في الآية الكريمة؛ أمّا منعهم الاستثناء من جهة المعنى فلأنّ التقدير حيثنّذ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنّه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد<sup>(٩)</sup>. وأمّا من جهة اللفظ فلأنّ ﴿إِلَهَةً﴾ جمع منكر في الإثبات، فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، فلو قلت: قام رجال إلا زيدا، لم يصح<sup>(١٠)</sup> اتفاقاً. وأمّا منعهم البدل فلأنّ شرط البدل في الاستثناء صحة الاستغناء به عن الأول، وذلك ممتنع بعد (لو)، كما يمتنع بعد (إن)؛ لأنّها حرفا شرط، والكلام

(١) حاشية الصبان ١٥٦/٢ - ١٥٧، وينظر: المساعد ٥٨٠/١.

(٢) ينظر: المقتضب ٤١٦/٤، وينظر: الارتشاف ١٥٢٨/٣، الهمع ٢٧٢/٣.

(٣) ينظر: الارتشاف ١٥٢٨/٣، وعن أجاز ذلك أيضاً الفراء والزخشي وأبو حيان، ينظر: معاني القرآن

٣٠/٢، الكشف ٤١٥/٤، البحر المحيط ١٦٤/٨.

(٤) ينظر: البرهان للزركشي ٢٣٩/٤، الارتشاف ١٥٢٨/٣.

(٥) ينظر: الهمع ٢٧٣/٣.

(٦) ينظر: الأصول ٣٠١/١ - ٣٠٢، شرح الرضي ١٣٠/٢.

(٧) ينظر: الفوائد والقواعد ص ٣٢٢.

(٨) ينظر: شرح المفصل ٨٩/٢.

(٩) ينظر: حاشية (الكتاب) ٣٣٢/٢، البرهان للزركشي ٢٣٩/٤، التخمير ٤٧٣/١، المغني ٧٠/١.

(١٠) ينظر: الإملاء ١٣٢/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٨-٢٩٩، شرح الرضي ١٣٠/٢، المغني

٧١-٧٠/١.

معهما موجب<sup>(١)</sup>، ولذا قال سيويه: «لو قُلْتَ: لو كان معنا رجلٌ إلّا زيدٌ هلكنا، وأنت تريد الاستثناء لَكُنْتَ قد أَحَلَّتْ»<sup>(٢)</sup>، أي: أَتَيْتَ بممنوعٍ؛ لأنّه يصير في معنى: لو كان معنا زيدٌ هلكنا؛ لأنّ البدلَ بعدَ إلّا في الاستثناء موجبٌ، وكذا الآية الكريمة لو كانت على البدل؛ لأنّ التقدير: لو كان فيها اللهُ لفسدتا، وهو باطلٌ<sup>(٣)</sup>.

وما احتجّ به المبرّد من أنّ (لو) تدلُّ على الامتناع، وامتناعُ الشيء انتفاؤه، والتفريعُ بعدها جائزٌ<sup>(٤)</sup> يرُدُّه أنّهم لا يقولون: لو جاءني دينارٌ أكرمتُه، ولا: لو جاءني من أحدٍ أكرمتُه، ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك، كما يجوز: فيها دينارٌ، و: ما جاءني من أحدٍ<sup>(٥)</sup>. وأجاز بعضهم البدلَ في الآية بشرط أن يذكرَ المبدلُ مع (إلّا)، ولا يقع خللٌ، فتقول: لو كان فيها إلّا الله لفسدتا، كما تقول: ما في الدار أحدٌ إلّا زيدٌ، ثم تبدلُ زيداً من (أحدٍ)، فتقول: ما في الدار إلّا زيدٌ<sup>(٦)</sup>. وأجاز الفارسيُّ في الآية البدليّة من حيث الصنعة، ومنعها من جهة المعنى<sup>(٧)</sup>. ويردُّ إجازته ما صرح به أكثر النحاة من عدم جواز البدليّة أو الاستثناء في الآية لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ. وأغرب ابنُ الحاجب، فشرط في وقوع إلّا صفةً، أن يتعدّر الاستثناء، وذكر أنّه

(١) ينظر: النكت ص ٣٢٦، البيان لابن الأنباري ١٥٩/٢، الإملاء ١٣١/٢ - ١٣٢، الاستغناء (ص:

٢٤٨)، شرح الجزولية للأبدي ص ٣٢، الكشف ١٠٧/٣، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٩٨.

(٢) الكتاب ٢/٣٣١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٩٨ - ٢٩٩.

(٤) ينظر: شرح الرضي ١٣٠/٢ - ١٣١، المغني ١/٧١.

(٥) ينظر: شرح الجزولية للأبدي ص ٣١، المغني ٢/٧١، شرح الرضي ٢/١٣٠، شرح القمولي ص ٣٠٠.

(٦) ينظر: المحيط المجموع ص ٨٣.

(٧) ينظر: التعليقة ٢/٦١.



مذهبُ المحققين ، ثم قال : « وقد زعم قومٌ أنها تصحُّ على الصفة مع صحّة الاستثناء ، و متمسّكُهم قولُ الشاعر<sup>(١)</sup> :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ      لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

وهو شاذٌّ عند الأولين<sup>(٢)</sup> ، ومَن أخذ بشرط ابن الحاجب تعذّر الاستثناء تاج الدين الإسفراييني<sup>(٣)</sup> ، وابن النحويّة ، قال : « وتعدّ الاستثناء بأن تكون (إلا) جارية على جمع منكورٍ غير محصور ، أمّا كونه منكوراً فلتأتى الوصفية بها ؛ إذ هي نائبةٌ مناب (غير) ، و (غير) لا يوصفُ بها إلا النكرة ؛ لأنها لا تتعرّف بالإضافة ... وأمّا كونه غير محصور فليتحقق تعذّر الاستثناء ، ألا ترى أنّك إذا قلت : مررتُ برجالٍ إلا زيد ، جاز أن لا يكون (زيد) داخلياً في (رجال) من قولك : جاءني رجالٌ ؛ لعدم دلالته على الحصر والعموم ؛ لأنّه نكرةٌ في سياق الإثبات ، فلا تستوعبُ جميع الأفراد ، فيتخلّف الاستثناء لتخلّف لازمه ، وهو الإخراج ، ولا تستعملُ صفةً على تأتي الاستثناء إلا ضرورةً<sup>(٤)</sup> . والبيت الذي ذكره ابنُ الحاجب أنفاً ، وحكم بشذوذه قد ذكر محمد محيي الدين عبد الحميد في حاشيته على شرح الأشموني أنّ للعلماء فيه ستة تخريجات أوردّها جميعاً ، وعلّق عليها ، ويمكن الرجوع إليها<sup>(٥)</sup> .

(١) نسبه سيبويه ٢/ ٣٣٤ إلى عمرو بن معدي كرب ، ونسبه ابن السرياني في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٦ إلى حضرمي بن عامر بن مجّمع . والبيت في المقتضب ٤/ ٤٠٩ ، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٣ ، الإنصاف ١/ ٢٦٨ ، ٢٧١ ، الجنى الداني ٥١٩ .

(٢) شرح الكافية ص ٣٤٧ .

(٣) ينظر : لباب الإعراب ص ٣٤٥ .

(٤) شرح ألفية ابن معط ٢/ ٥١٣ .

(٥) ينظر : واضح المسالك لتحقيق منهج السالك ٢/ ٤٤٠ - ٤٤١ .

هذا والذي أراه في هذه الشروط - والله أعلم - هو ما ذكره ابنُ ناظر الجيش في شرحه على التسهيل أن أكثر الأمور المشروطة في وقوع (إلا) وصفاً غير لازمة، ولم يتحقق فيها سوى شرط واحد، وهو أن يكون الموصوفُ بها مذكوراً، فلم ينصَّ سيبويه إلا عليه، ولم يتعرض لغيره، بل أمثلته التي مثل بها تدفع غير ذلك، كاشتراط الجمعِ، أو شبهها، وعدم التعريف، وكاشتراط الصلاحية للاستثناء، ولا ينبغي العدول عما قاله سيبويه؛ إذ لم ينهض على مخالفته دليل<sup>(١)</sup>. ويقوي ما ذهب إليه ابنُ ناظر الجيش تصريح غير واحد من النحاة بأن بعض أمثلة سيبويه، وكذا استشهاده بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ تخالف ما عليه أكثر النحاة من اشتراط صحة الاستثناء<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ج ٣، ورقة (٥١).

(٢) ينظر: المغني ٧٢/١، دراسات لأسلوب القرآن ٢٣٢/١.

## الباب الثاني

### تَقَارُضُ (إِلا) و (غَيْر) فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

جاءتْ (إِلا) بمعنى (غَيْر) الوصفية ، و (غَيْر) بمعنى (إِلا) الاستثنائية في القرآن الكريم كما جاءت في كلام العرب . وفي هذا الباب أذكر - إن شاء الله تعالى - على سبيل المثال لا الحصر ما ورد من الآيات في هذا الشأن .

## الفصل الأول

### آيات (إِلا) وصفاً

• قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [البقرة: ٣٤] .  
قال العُكْبَرِيُّ : « ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ يُقْرَأُ بِالرَّفْعِ <sup>(١)</sup> ، والوجه فيه أنه جعل (إِلا) بمعنى (غَيْر) ورفعهُ على الوصف بمعنى التوكيد للضمير في : ﴿فَسَجَدُوا﴾ <sup>(٢)</sup> ، كما يجوز وهو الأرجح في نظري - والله أعلم - أن تكون إِلاّ بمعنى ( لكن ) وما بعدها مبتدأ .

• قوله تعالى : ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ﴾ [البقرة: ٨٣] .  
قال العُكْبَرِيُّ : « ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ﴾ النَّصْبُ عَلَى الاستثناء ... وقُرِئَ بِالرَّفْعِ شاذّاً <sup>(٣)</sup> ... ويجوز أن يكون توكيداً للضمير المرفوع المستثنى منه ، وسيبويه وأصحابه يُسمونه نعتاً ووصفاً <sup>(٤)</sup> .

(١) قرأ بها جناح بن حبيش ، ينظر : مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ص ٤ .

(٢) إعراب القراءات الشواذ ١ / ١٤٨ .

(٣) في البحر المحيط ١ / ٢٨٧ : « روى عن أبي عمرو أنه قرأ (إِلا قليلاً) بالرفع ، وقرأ بذلك أيضاً قوم » .

(٤) الإملاء ١ / ٤٧ .

- قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩].  
 في (معاني القرآن) للأخفش: «﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ و﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ ممن أنجبنا منهم ﴿[هود: ١١٦] رفع على أن قوله ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ صفة»<sup>(١)</sup>.  
 وقال في (البحر المحيط): «وقرأ عبد الله وأبى والأعمش ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ بالرفع، قال الزمخشري... ونقول: إذا تقدّم موجبٌ جاز في الذي بعد (إِلَّا) وجهان، أحدهما: النَّصْبُ على الاستثناء، وهو الأفضح.  
 والثاني: أن يكون ما بعد (إِلَّا) تابعاً لإعراب المستثنى منه إن رفعاً فرفع، أو نصباً فنصب، أو جرّاً فجر»<sup>(٢)</sup>.  
 وفي (إعراب القراءات الشّواذ): «قوله ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ يُقرأ بالرفع على أنّه وصفٌ للضمير في ﴿فَشَرِبُوا﴾... و(إِلَّا) في هذا الموضع بمعنى (غير)»<sup>(٣)</sup>.  
 قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤].  
 قال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦]: «﴿إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ على الاستثناء المنقطع... وقيل: (إِلَّا) بمعنى سِوَى... كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]»<sup>(٤)</sup>.

- قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١].  
 قال في (البيان): «(ما) في موضعه وجهان... والثاني: أن يكون مرفوعاً؛ لأنّه

(١) معاني القرآن ٢/ ٦٢٦.

(٢) في مختصر الشواذ لابن خالويه ص ١٥: بالرفع أبى والأعمش. وكذا التفسير الكبير للرازي ٦/ ١٨٢.

(٣) البحر المحيط ٢/ ٢٦٦.

(٤) إعراب القراءات الشواذ للعكبري ١/ ٢٦٣. وينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٦-١٦٧.

(٥) الجامع للقرطبي ١٦/ ١٥١-١٥٢.

صفة ﴿بِهَيْمَةٍ الْأَنْعَمِ﴾ ، كما تقول : أُحِلَّتْ لَكُمْ بهيمة الأنعام غير ما يتلى ، فإذا أُقيمت (إلا) وما بعدها مقام (غير) رفعت ما بعد (إلا) «<sup>(١)</sup> .

وقال أبو حيان : « ﴿إِلَّا مَا يَتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ هذا استثناء من بهيمة الأنعام ... و (ما) في موضع نصب ... ويجوز الرفع على الصفة لـ ﴿بِهَيْمَةٍ﴾ «<sup>(٢)</sup> .

• قوله تعالى : ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨] .

قال الزجاج : « ويجوز الرفع <sup>(٣)</sup> على أن يكون على معنى : فهلا كانت قرية أمنت غير قوم يونس فيكون ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ صفة » <sup>(٤)</sup> .

وقال الأخفش : « وقد يكون ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ رفعا ، تجعل (إلا) وما بعده في موضع صفة بمنزلة (غير) » <sup>(٥)</sup> .

وفي (إعراب القرآن) للنحاس : « ... ويجوز ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ بالرفع ... ومن أحسن ما قيل في الرفع ما قاله أبو إسحاق ، قال : يكون المعنى : غير قوم يونس ، فلما جاء بإلا أعرب الاسم الذي بعدها بإعراب (غير) » <sup>(٦)</sup> .

وفي الإملاء : « ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ هو منصوب على الاستثناء المنقطع ... ولو كان قد قرئ بالرفع لكانت (إلا) فيه منزلة غير » <sup>(٧)</sup> .

• قوله تعالى : ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ يَنَّهُوَتِ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [هود: ١١٦] .

(١) البيان لابن الأثير ٢٨٢/١ .

(٢) البحر المحيط ٤١٢/٣ .

(٣) في مختصر الشواذ لابن خالويه (٥٨) : « ﴿إِلَّا قَوْمَ﴾ يونس بالرفع ، روى عن الجرمي والكسائي .

(٤) معاني القرآن ٣/٣٥ .

(٥) معاني القرآن ١/٢٩٥ .

(٦) إعراب القرآن ٢/٧٥-٧٦ .

(٧) الإملاء ٢/٣٣ .

قال الفرّاء : « هو استثناء على الانقطاع مما قبله ... ولو كان رفعاً كان صواباً » .  
وفي (معاني القرآن) للأخفش : « وفي قراءة عبد الله ﴿ فَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾  
﴿ إِلَّا قَلِيلٌ مِّمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾ رفع على أن قوله : ﴿ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ صفة <sup>(١)</sup> .  
وقال أبو حيان : « ... وقرأ زيد بن عليّ ﴿ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ بالرفع <sup>(٢)</sup> ، وسبق عن أبي حيان أن الاسم بعد (إلا) إذا رفع ، وسبقه كلام موجب كان رفعه على الوصفية .

• قوله تعالى : ﴿ وَحَفِظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ ﴾ (٧) إِلَّا مَنْ أَسْرَفَ أَلسَّعِ ﴿ [الحجر :

. [١٧ - ١٨]

قال في البحر المحيط : « وقال الحوفي (مَنْ) بدل ... وهذا الإعراب غير سائغ ... لكنه يجوز أن يكون ﴿ إِلَّا مَنْ أَسْرَفَ أَلسَّعِ ﴾ نعتاً ، على خلاف في ذلك <sup>(٣)</sup> .

• قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢١] .

قال الفرّاء في المعاني : « (إلا) في هذا الموضع بمنزلة سوى كأنك قلت : لو كان فيهما آلهة سوى ، أو غير الله لفسد أهلها <sup>(٤)</sup> .

وفي (معاني القرآن) للزجاج : « و (إلا) في معنى (غير) ، المعنى لو كان فيها آلهة غير الله لفسدتا ، و (إلا) صفة في معنى (غير) <sup>(٥)</sup> .

وقال في (إعراب القرآن) : « ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ التقدير عند سيبويه والكسائي : غير الله <sup>(٦)</sup> .

(١) معاني القرآن ٢/ ٦٢٦ .

(٢) البحر المحيط ٥/ ٢٧٢ .

(٣) البحر المحيط : ٥/ ٤٥٠ .

(٤) معاني القرآن ٢/ ٢٠٠ .

(٥) معاني القرآن ٣/ ٣٨٨ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٦٩ .

وفي (البيان) لابن الأنباري: «و(إلا) في موضع (غير)، وهي وصفٌ لـ ﴿إِلَهَةٌ﴾»<sup>(١)</sup>.

في (البرهان) للزركشي: «(إلا) ترد لمعانٍ الرابع: بمعنى (غير) كقوله تعالى:

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ فَسَدْنَا﴾»<sup>(٢)</sup>.

وفي (البحر المحيط): «و (إلا) هنا صفة لـ (آلهة)»<sup>(٣)</sup>.

وقال في (الإملاء): «(إلا الله) الرفعُ على أن (إلا) صفةٌ بمعنى (غير)»<sup>(٤)</sup>.

• قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠].

في البحر المحيط: «... ثم إنَّ الزمخشريَّ حين مثَّلَ البديلَ قدره... وهذا تمثيلٌ للصفة، جعل (إلا) بمعنى سَوَى، ويصحُّ على الصفة لا على البديل، فالتبسَ عليه بابُ الصفة بباب البديل»<sup>(٥)</sup>.

• قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ وَلَوْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦].

في (البرهان) للزركشي: «فلو كان استثناءً لكان من غير الجنس... وإذا جُعِلَ وصفاً فقد أُمِنَ فيه مخالفةُ الجنس، فإلا هنا بمنزلة (غير)، لا بمعنى الاستثناء»<sup>(٦)</sup>.

(١) البيان ١٥٩/٢.

(٢) البرهان للزركشي ٢٣٩/٤.

(٣) البحر المحيط ٣٠٤/٦.

(٤) الإملاء ١٣١/٢. وينظر: الجامع للقرطبي ٢٩٧/١١.

(٥) البحر المحيط ٣٧٤/٦.

(٦) البرهان ٢٣٩/٤.

- وقال في الإملاء: ﴿إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ هو نعت لـ ﴿شُهُدَاءُ﴾ أو بدل منه<sup>(١)</sup>.
- قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].
- في الإملاء: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ بدل من (مَنْ) ... وقيل ﴿إِلَّا﴾ بمعنى غير، وهي صفة لـ ﴿مَنْ﴾<sup>(٢)</sup>.
- وفي (البحر المحيط) «و﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ استثناء منقطع ... وارتفع على البديل، أو الصفة»<sup>(٣)</sup>.
- قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٦٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧].
- قال في (الكشاف): «الَّذِي فَطَرَنِي﴾ فيه غير وجه ... وأن تكون صفة بمعنى (غير)، على أن (ما) في (ما تعبدون) موصوفة، تقديره: إني براء من ألهة تعبدونها غير الذي فطرني، فهو نظير قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(٤)</sup>.
- وقال في (البحر المحيط): «قال ابن عطية: قدر قوم (إِلَّا) بـ(سوى)، وضعف ذلك الطبري، قدرها بـ(بعد)، وليس تضعيفه بصحيح، بل يصح المعنى بـ(سوى) ويتسق»<sup>(٥)</sup>.
- وفي (الجامع) للقرطبي: ﴿إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ على الاستثناء المنقطع ... وقيل: إن (إِلَّا) بمعنى (سوى)<sup>(٦)</sup>.

(١) الإملاء ٢/ ١٥٤.

(٢) الإملاء ٢/ ١٧٤.

(٣) البحر المحيط ٧/ ٩١.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٤١-٢٤٠.

(٥) البحر المحيط ٨/ ٤٠.

(٦) الجامع للقرطبي ١٦/ ١٥١-١٥٢.



- قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْتَبُونَ كَثِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾ [النجم: ٣٢].  
 في (الكشاف): «ولا يخلو قوله تعالى: ﴿إِلَّا اللَّمَمَ﴾ من أن يكون استثناءً منقطعاً،  
 أو صفةً، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾»<sup>(١)</sup>.  
 وفي (البحر المحيط): «﴿إِلَّا اللَّمَمَ﴾ استثناءً منقطع ... أو صفةً، أي: كبائر  
 الإثم غير اللمم»<sup>(٢)</sup>.

(١) الكشاف ٤/ ٤١٥ .

(٢) البحر المحيط ٨/ ١٦٤ .

## الفصل الثاني

### آيات (غير) في الاستثناء

- قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] .  
في (معاني القرآن) للزجاج « ويجوز نصب (غير) على ضربين : على الحال وعلى الاستثناء ، فكأنك قلت : إلا المغضوب عليهم»<sup>(١)</sup>.  
وقال الأخفش : « وقد قرأ قومٌ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> جعلوه على الاستثناء الخارج من أول الكلام »<sup>(٣)</sup> .  
وفي (الحجة) للفارسي : « وقالوا : يجوز نصب على ضربين : على الحال ، والاستثناء»<sup>(٤)</sup> .  
وقال في (المشكل) : « وقد روى نصب (غير) عن ابن كثير وغيره ، ونصبها على الحال ... وإن شئت نصبته على الاستثناء المنقطع عند البصريين»<sup>(٥)</sup> .  
وفي (البحر المحيط) : « فالجر على البدل من ﴿الَّذِينَ﴾ عن أبي علي ، أو من الضمير في (عليهم) وكلاهما ضعيفٌ ... أو على الاستثناء قاله الأخفش والزجاج وغيرهما ، وهو استثناء منقطع»<sup>(٦)</sup> .

(١) معاني القرآن ٥٣/١ .

(٢) نسبت في الحجة للفارسي (١٤٢/١) إلى ابن كثير مع خلاف . وفي مختصر الشواذ لابن خالويه ص ١ إلى النبي ﷺ ، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه ، والخليل بن أحمد عن ابن كثير . وفي الكشف (٢٦/١) إلى رسول الله ﷺ ، وعمر بن الخطاب ، ورويت عن ابن كثير . وفي البحر المحيط (٢٩/١) : وروى الخليل عن ابن كثير نصب ، وهي قراءة عمر وابن مسعود وعلي وعبد الله بن الزبير .

(٣) معاني القرآن ١٦٦/١ .

(٤) الحجة ١٤٢/١ ، وينظر : إعراب الشواذ ١٠٣/١ .

(٥) المشكل ٧٢/١ .

(٦) البحر المحيط ٢٩/١ .

- قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥] .

قال ابن خالويه في (الحجة): «﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ يُقْرَأُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ»<sup>(١)</sup> ...  
والحجة لمن نصب الله جعل (غير) استثناءً بمعنى (إلا)<sup>(٢)</sup> .  
وقال في (الكشاف): «قرأ الكسائي ونافع وابن عامر بالنصب على الاستثناء من «القاعدين» ؛ لأنه ثبت أنه نزل بعد نزول ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾ ، فلو كان صفة لم يكن النزول فيها إلا في وقت واحد»<sup>(٣)</sup> .  
وفي (الإتحاف): «واختلف في ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ فابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب برفع الراء ... وافقههم اليزيدي والحسن والأعمش والباقون بنصبها على الاستثناء أو الحال من ﴿الْقَاعِدُونَ﴾»<sup>(٤)</sup> .

- قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]<sup>(٥)</sup> .
- في (البحر المحيط): «قرأ عيسى بن عمر»<sup>(٦)</sup> (غيره) بالنصب على الاستثناء»<sup>(٧)</sup> .
- قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَضُرُّهُ مِنْ اللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُ، فَمَا تَزِيدُونَنِي غَيْرَ تَخْسِيرٍ﴾ [هود: ٦٣] .
- قال في (الإملاء): «﴿غَيْرَ تَخْسِيرٍ﴾ الأقوى في المعنى أن يكون (غير) هنا استثناءً في المعنى ، وهو مفعول ثانٍ لـ ﴿تَزِيدُونَنِي﴾ ، أي : فما تزيدونني إلا

(١) في غيث النفع : «قرأ نافع وشامي وعليّ بنصب الراء» .

(٢) الحجة ص ١٠١ .

(٣) الكشاف ١/ ٣٩٦ .

(٤) الإتحاف ص ١٩٣ .

(٥) سورة الأعراف : الآية ( ٥٩ ) .

(٦) في مختصر الشواذ : « ( ما لكم من إله غيره ) بالنصب لغة غميم » .

(٧) البحر المحيط ٤/ ٣٢٠ .

تخسيراً<sup>(١)</sup>.

- قوله تعالى: ﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَى الْإِثْمَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾ [النور: ٣١].  
قال في (الكشاف): «قُرئ (غير) بالنصب على الاستثناء أو الحال»<sup>(٢)</sup>.  
وفي (البحر المحيط): «قرأ ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ بالنصب»<sup>(٣)</sup> على الحال أو الاستثناء<sup>(٤)</sup>.

- قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣].  
في (الكشاف): «قُرئ بالحركات الثلاث؛ فالجُرُّ والرفْعُ على الوصف لفظاً ومحلاً، والنصبُ على الاستثناء»<sup>(٥)</sup>.  
وفي البحر المحيط: «قرأ الفضلُ بنُ إبراهيمَ النحويُّ (غي) بالنصب»<sup>(٦)</sup> على الاستثناء<sup>(٧)</sup>.

(١) الإملاء ٤١/٢.

(٢) الكشاف ٢٢٦/٣.

(٣) البحر المحيط ٤٤٩/٦.

(٤) في النشر (٣٣٢/٢): «قرأ أبو جعفر وابن عامر وأبو بكر بنصب الراء». وكذا في المبسوط ص ٣١٨، وفي الإتحاف ص ٣٢٤. وفي سراج القارئ ص ٣٠٣: «شعبة وابن عامر». وفي الغيث ص ١٩٩: «قرأ الشامي وشعبة».

(٥) الكشاف ٥٧٩/٣.

(٦) كذا في مختصر الشواذ ص ١٢٣.

(٧) البحر المحيط ٣٠٠/٧.

### الخاتمة

- في نهاية هذا البحث يحسن بى أن أسجل أهم ما خرجت به من نتائج ، وهي :
- ١- ما اشترط النحاة لمجيء (إلا) صفة لم ينص سيبويه على شيء منها سوى ذكر الموصوف .
  - ٢- قول جمهور النحاة : إن (إلا) لا تكون صفة إلا في موضع تكون فيه استثناء يبطل باستشهادهم بقوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ مع منعهم الاستثناء فيها ، وأيضاً يضعفه تمثيل سيبويه بقوله : لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ هلكنا .
  - ٣- من النحاة - على قلة - من أجاز البدل في الآية الكريمة ومنهم من أجاز الاستثناء .
  - ٤- الفرق بين (إلا) الاستثنائية ، و(إلا) الوصفية أنك إذا قلت : قام القومُ إلا زيداً . فزيدٌ محكوم عليه بعدم المجيء ، وإذا قلت : جاء القومُ إلا زيدٌ ، فزيدٌ لم تتعرض له بنفي أو إيجاب ، بل للمغاير له خاصة . وكذا الفرق بين (غير) الاستثنائية و(غير) الوصفية .
  - ٥- أكثر النحاة على أن (غير) نكرة ، وإن أضيفت إلى معرفة .
  - ٦- قول النحاة : تكون (غير) للاستثناء إذا صلح أن يقع (إلا) موقعها . منقوض بتجويزهم : هذا درهمٌ غيرٌ جيدٍ ، حيث لا يصح وقوع (إلا) فيه .
  - ٧- كل موضع تكون فيه (غير) استثنائية يجوز أن تكون فيه صفه ولا عكس .
  - ٨- القاعدة العامة في (غير) مع (إلا) أن غيراً لا تقع موقع (إلا) في الاستثناء إلا أن تكون غير على أصلها ، وتجري في الاستثناء ، وأصلها أن تجرى صفة على ما قبلها ، كما أن (إلا) لا تقع موقع (غير) في الصفة إلا حيث تكون (إلا) على أصلها من الاستثناء ، ولا تكون كذلك إلا ومعنى الاستثناء حاصل فيها ، ف(إلا) لا تفارق أصلها ، كما أن غيراً لا تفارق أصلها .

## فهرس المصادر والمراجع

### ( أ ) المخطوطات

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، مخطوطة رقم ( ٢١ ) ، مركز البحث العلمي ، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

### ( ب ) الرسائل العلمية

- أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية ، مع تحقيق كتابه شرح الجمل ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى إعداد : حماد ابن محمد حامد الثمالي .

- حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب ، للصادق الكيلاني ، دراسة وتحقيق : رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد عايض سعيد مانع القرني .

- حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوين ، تحقيق ودراسة : رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد حماد بن محمد الثمالي .

- السفر الثالث من المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ، للخفاف ، دراسة وتحقيق : رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد : أحمد بوياء ولد الشيخ .

- شرح ألفية ابن معط المسمى «حرز الفوائد وقيد الأوابد» ، لابن النحوية ، من أوله إلى نهاية باب التوابع ، دراسة وتحقيق : رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد عبد الله بن فهد البقمي .

- شرح ألفية ابن معط لأبي جعفر الرعيني ، السفر الثالث ، تحقيق ودراسة : رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد : إبراهيم رجب بخيت .

- شرح الجزوليّة للأبدي ، السفر الثاني ، من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة ، دراسة وتحقيق : رسالة ماجستير ، بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد : معتاد بن معتق بن عاقل الحربي .

- شرح جمل الزّجاجي ، لابن خروف ، من الأول حتى نهاية باب المخاطبة ، تحقيق ودراسة : رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد : سلوى محمد عمر عرب .

- شرح الكافية لابن الحاجب ، دراسة وتحقيق : رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، بجامعة الأزهر ، إعداد : جمال نخيمر .

- شرح نجم الدين القمولى على الكافية ، من أول المنصوبات إلى أول المبنيات ، تحقيق ودراسة : رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد : عفاف طاهر بتن .

- كشف الوافية في شرح الكافية ، لمحمد بن عمر الحلبي ، دراسة وتحقيق : رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد : عبد الله علي الحسيني البركاتي .

- كفاية النحو في علم الإعراب ، للموفق الخوارزمي ، تحقيق ودراسة : رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد : فوزية رشاد أبو عيش .
- المحيط المجموع في الأصول والفروع في النحو ، لمحمد بن علي بن يعيش الصنعاني ، الجزء الثاني ، تحقيق ودراسة : رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد : مؤمن صبري غنّام .
- هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل ، لعبد القادر بن أبي العباس المكيّ ، الجزء الثاني ، من أول باب الاشتغال إلى آخر باب الإضافة ، دراسة وتحقيق : رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد : عبد العزيز ابن القناوى صافى الجيل .

## ( ج ) المطبوعات

- أسرار النحو ، لابن كمال باشا ، تحقيق : أحمد حسن حامد ، الطبعة الثانية ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م .
- الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .
- الأمالي النحوية «أمالي القرآن الكريم» ، لابن الحاجب ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، للشيخ / أحمد الدمياطي ، تصحيح على محمد الضباع ، دار الندوة الجديدة ، بيروت .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، مصر ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
- الإرشاد إلى علم الإعراب ، لمحمد القرشي الكيشي ، تحقيق ودراسة : عبد الله على الحسيني البركاتي ومحسن سالم العميري ، الطبعة الأولى ، مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م .
- الاستغناء في الاستثناء ، للقرافي ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، الطبعة الثانية ، وزارة الأوقاف العراقية ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لابن الأنباري ، دار الفكر .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، لأبي البقاء العكبري ، دار الكتب العلمية ،

- بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب النحوي، تحقيق: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف العراقية.
- الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة، دمشق، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، الطبعة الثانية، دار الفكر، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.
- البيان في شرح اللمع، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، تحقيق: علاء الدين حموية، الطبعة الأولى، دار عمار، عمان، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، عيسى البابي الحلبي، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م.
- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، الطبعة الأولى، مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- التفسير الكبير، للفخر الرازي، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- التعليقة على كتاب سيويه، للفارسي، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
- التوطئة، لأبي علي الشلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية.
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق: محمد إبراهيم الحفناوي، الطبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- جوهرة اللغة، لابن دُرَيْد، مؤسسة الحلبي وشركاه، القاهرة.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، للإربلي، تحقيق: حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.



- الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادى ، تحقيق : فخر الدين قباوه ، محمد نديم فاضل ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- الحجة للقراء السبعة ، للفارسيّ ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، بشير حويجاتي ، الطبعة الأولى ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧١م .
- سراج القاريء المبتديء وتذكار المقرئ المنتهي، شرح منظومة حرز الأمانى ووجه التهاني، لعلي بن عثمان القاصح العذري البغدادي ، الطبعة الثالثة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م .
- شرح أبيات سيويه ، لابن أبي سعيد السيرافي ، تحقيق: محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث ، دمشق، بيروت ، ١٩٧٩م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .
- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي المختون ، الطبعة الأولى ، هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح ، لخالد الأزهرى ، ومعه حاشية الشيخ / ياسين ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي وشركاه .
- شرح جمل الزجاجي «الشرح الكبير» ، لابن عصفور ، تحقيق : صاحب أبو جناح ، الطبعة الأولى، عالم الكتب، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .
- شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، الطبعة الثانية ، جامعة قاز يونس ، بنغازي ، ١٩٩٦م .
- شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .
- شرح المفصل في صناعة الإعراب ، الموسوم بالتخمير ، لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٠م .
- شرح المقرب ، المسمى التعليقة ، لابن النحاس الحلبي ، تحقيق : خيرى عبد الراضي عبد اللطيف ، الطبعة الأولى ، دار الزمان للنشر والتوزيع ، المدينة المنورة ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، الطبعة الأولى ، مطبوعات

- مركز البحث العلمي ، بجامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- شرح اللمع في النحو ، للواسطي الضير ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى ، الشركة الدولية للطباعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م .
- شرح اللمع ، لابن برهان العكبري ، تحقيق : فائز فارس ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاذ ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٧٦م .
- غيث النفع في القراءات السبع ، لعلي النوري الصفاقسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الفوائد والقواعد ، للشانيني ، تحقيق : عبد الوهاب محمود الكحلة ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م .
- القاموس المحيط ، للفيروز أبادي ، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية ، ١٣٠٢هـ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٤م .
- الكافية في النحو ، لابن الحاجب ، تحقيق : طارق نجم الدين عبد الله ، الطبعة الأولى ، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع ، جدة ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
- الكشف عن حقائق غوامض التزويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري ، رتبّه وضبطه وصححه : محمد عبد السلام شاهين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .
- كتاب سيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- كتاب سيبويه ، ومعه (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب) ، الطبعة الأولى ، المطبعة الكبرى الأميرية ، القاهرة ، ١٣١٦هـ .
- لسان العرب ، لابن منظور ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .
- لباب الإعراب ، للإسفراييني ، تحقيق : بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن ، دار الرفاعي للنشر والطباعة .
- اللمع في العربية ، لابن جني ، تحقيق : حامد المؤمن ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه ، المطبعة الرحمانية ، القاهرة ، ١٩٣٤م .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات ، منشورات مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

- مشكل إعراب القرآن ، لمكي القيسي ، تحقيق : حامد صالح الضامن ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق : عبد الأمير محمد أمين الورد ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- معاني القرآن ، للفرّاء ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق : عبد الجليل شليبي ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- معجم مقاييس اللغة ، لأحمد بن فارس ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة .
- المفصل في علم العربية ، للزخشرى ، الطبعة الثانية ، دار الجيل ، بيروت .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، لإبراهيم الشاطبي ، تحقيق : عياد الثبتي ، الطبعة الأولى ، دار التراث ، مكة المكرمة ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، دار الرشيد ، ١٩٨٢م .
- المقتضب للمبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، مطبوعات وزارة الأوقاف المصرية ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .
- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب ، لصلاح بن أبي القاسم ، تحقيق : محمد جمعة حسن نبعة ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ، صنعاء ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .
- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، دار الفكر .
- النكت في تفسير كتاب سيويه ، وتبين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، للأعلم الشنمري ، ضبطه : يحيى مراد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- الواضح ، لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي ، تحقيق : عبد الكريم خليفة .
- واضح المسالك لتحقيق منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (شرح الأشموني) ، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢٤٦	المقدمة.....
٢٤٧	معنى التقارض.....
٢٤٨	<b>الباب الأول: تقارض (إلا) و(غير) في اللغة.....</b>
٢٤٨	الفصل الأول : " إلا ".....
٢٤٨	المبحث الأول : (إلا) بين الأفراد والتركيب.....
٢٤٩	المبحث الثاني : معانيها ودلالاتها.....
٢٥٠	المبحث الثالث : (إلا) في الاستثناء.....
٢٥٠	المطلب الأول : ما تفردت به.....
٢٥١	المطلب الثاني : حكم الاسم بعدها.....
٢٥٢	المبحث الرابع : (إلا) في الوصف.....
٢٥٢	المطلب الأول : علة حملها على (غير).....
٢٥٣	المطلب الثاني : إعرابها.....
٢٥٤	المطلب الثالث : الفرق بين (إلا) في الاستثناء و(إلا) في الوصف.....
٢٥٥	الفصل الثاني : (غير).....
٢٥٥	المبحث الأول : (غير) في الوصف.....
٢٥٥	المطلب الأول : معناها واستعمالها.....
٢٥٥	المطلب الثاني : موصوفها.....
٢٥٦	المطلب الثالث : إعرابها.....
٢٥٦	المطلب الرابع : هل تتعرف (غير) بالإضافة إلى معرفة ؟.....
٢٥٧	المبحث الثاني : (غير) في الاستثناء.....
٢٥٧	المطلب الأول : علة حملها عليه.....

٢٥٨	المطلب الثاني : إعرابها.....
٢٥٩	المطلب الثالث : الفرق بين (غير) الوصفية و(غير) الاستثنائية.....
٢٦٠	المطلب الرابع : ما افترق فيه (إلا) و (غير).....
٢٦٣	الفصل الثالث : شروط الوصف بـ (إلا).....
٢٦٩	الباب الثاني : تقارض (إلا) و (غير) في القرآن الكريم.....
٢٦٩	الفصل الأول : آيات (إلا) وصفاً.....
٢٧٦	الفصل الثاني : آيات (غير) في الاستثناء.....
٢٧٩	الخاتمة.....
٢٨١	فهرس المصادر المراجع.....
٢٨٧	فهرس الموضوعات.....